Document: EB 2010/99/R.41/Rev.1
Agenda: 15(e)(iii)
Date: 22 April 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث عشر بعد المائة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والتسعون

روما، 21–22 أبريل/نيسان 2010

للاستعراض

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: b.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الثالث عشر بعد المائة

1 - تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت نظر المجلس التنفيذي إلى القضايا التي نظرت فيها في اجتماعها الثالث عشر بعد المائة الذي عقد بتاريخ 8 أبريل/نيسان 2010.

استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 والاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده لعام 2009

2 - نظرت اللجنة في القوائم المالية الموحدة والمراجعة لعام 2009 مع الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده. وتم إعلام اللجنة بأن شركة برايس ووترهاوس كوبرز قد قامت بمراجعة القوائم المالية وأنها ستستكمل رأيها فيها بعد الاجتماع.

3 - وقد سلط مدير شعبة الخدمات المالية الضوء على العوامل الرئيسية في عام 2009، والتي أثرت على الأداء المالي والنتائج المبلغ عنها في القوائم المالية على النحو التالي:

- في عام 2009 استمر نمو برنامج عمل الصندوق، وانعكس ذلك في المبالغ الأعلى من القروض المستحقة والمنح غير المصروفة في رصيد الحساب عما كان عليه في العام الماضي.
- انخفضت أسعار الفائدة في معظم الاقتصادات الغربية أكثر، وبقيت في أدنى مستوياتها خلال العام 2009. وكان لذلك أثر على تقييم الأصول والخصوم على المستوى الطويل التي تظهر بالقيمة العادلة أو بصافي بالقيمة الحالية بسبب انخفاض معدلات الخصم الأكثر المطبقة. وأما الزيادة المعتبرة في خصوم مخطط التغطية الطبية بعد الخدمة فيعود إلى معدل الخصم المطبق.
- نجم عن ضعف الدولار الأمريكي مقارنة بعملات وحدات السحب الخاصة مع نهاية العام بعض المكاسب من صرف العملات، في حالة الأصول المقومة بمثل هذه العملات وكان الأثر الإجمالي إيجابي بما قيمته 122 مليون دولار أمريكي.
- أدى تنفيذ قرار إدارة الصندوق بتقليص برنامج إقراض الأوراق المالية إلى الحد من حجم الأوراق المالية التي يتم إقراضها بحوالي 50 بالمائة في نهاية السنة، مع ما رافق ذلك من انخفاض في الأصول المستخدمة كضمانات.
- أدى استكمال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2009، إلى تدفق كبير لوثائق المساهمات في عام 2009 وللسندات الإذنية في الجزء الأخير من هذا العام. وفي عام 2009، شهد الصندوق زيادات هائلة في أنشطته التي تم تمويلها بمساهمات تكميلية.

4 - كانت المراجعة الخارجية بناءة وشفافة وتم التطرق لبعض القضايا المثارة حسب الأصول قبل استكمال مراجعة الحسابات وسوف يتم نشر الرأي النهائي لشركة مراجعة الحسابات.

5 - قامت كبيرة موظفي المالية والإدارة بإطلاع اللجنة بإيجاز على وضع إقراض الأوراق المالية والذي كان موضوعا مثيرا للقلق خلال مناقشات القوائم المالية لعام 2008 – وأبلغتها بالإجراءات المتخذة لعام 2009. وهي تتضمن تقليص حجم برنامج إقراض الأوراق المالية والرصد الوثيق للأوراق المالية المخفضة ضمن حساب مخصص للضمانات، وتصفية الأوراق المالية الأكثر خطورة التي يملكها الصندوق. بالإضافة إلى ذلك تمت زيارة جهة الإيداع العالمية مع ما تستحقه من يقظة في يوليو/تموز 2009، واستمر التعاون الوثيق على مدى العام لتعزيز المحاسبة والإبلاغ عن إقراض الأوراق المالية لعام 2010.

6 - وفي ختام عرضها شكرت كبيرة موظفي المالية والإدارة بالنيابة عن إدارة الصندوق شريك المراجعة الخارجية من برايس ووترهاوس كوبرز السيد جون ماكوستن الذي سيترك عمله على مساهمته الهامة والطويلة في ممارسات الإبلاغ المالي في الصندوق، كذلك عبر رئيس اللجنة عن تقديره للسيد ماكوستن باسم اللجنة.

7 - واستجابة للأسئلة المطروحة من اللجنة، قامت الإدارة بتوفير الإيضاحات التالية:

- أدت ظروف السوق إلى الخسائر غير المحققة عام 2008 بالنسبة للضمانات النقدية لحافظة إقراض الأوراق المالية، وقد تم استرجاعها بالكامل تقريبا عام 2009 من خلال ارتفاع القيمة السوقية للأوراق المالية المذكورة.
- إن الإفصاح في المجالات التي يكون الحكم النهائي فيها للإدارة أمر تتطلبه المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فالحكم في حالة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتعلق بمعدلات الخصم التي يتم تبنيها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية، وأسعار الصرف، إلى آخره ... وهي تقوم على افتراضات البنك الدولي وعلى الصندوق أن يلتزم بهذه الافتراضات.
- ما زالت بعض الحسابات تجرى من خلال صحائف البيانات بسبب بعض الأنظمة التي عفا عليها الزمن. إلا أن نظاما جديدا للقروض والمنح قيد التجهيز سوف يتطرق لهذه الاستعمالات، وسوف يؤدي إلى تخفيض كبير في مستوى التدخل اليدوي.
- أدت موافقة المجلس التنفيذي على تعديل الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية عام 2009 إلى التأثير على بعض التواريخ المحفزة للمحاسبة بالنسبة للمنح. وقد أدى ذلك إلى مشاكل في القطع في نهاية السنة مما لاحظه المراجع الخارجي، وأجري استعراض شامل لجميع المنح وإصلاح أية أخطاء قبل استكمال المراجعة.
- تم تعديل عرض النتائج المالية للعام نتيجة للمتطلبات الجديدة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتوفر كشوفات العوائد الشاملة الآن صورة أكثر تعبيرا عن الوضع. ويعتبر العجز الذي تم الإبلاغ عنه في العوائد على النفقات قبل تسوية القيمة العادلة الأكثر تمثيلا لنتائج الأنشطة المالية والتشغيلية في هذا العام.
- كان العائد من المساهمات أعلى بسبب استلام الصندوق لمبالغ كبيرة من مساهمات الأموال التكميلية للأنشطة عام 2009.

- تم طلب المزيد من المعلومات المفصلة عن إطار القدرة على تحمل الديون. وأكدت إدارة الصندوق أنها سوف توفر ذلك في جدول يتم إعداده كضميمة للقوائم المالية التي ستعرض على المجلس.

8 - وبعد جلسة مغلقة عقدت بين المراجعين الخارجيين ولجنة مراجعة الحسابات، طلب رئيس لجنة مراجعة الحسابات من الإدارة القيام بتقدير لانخراط الصندوق المستمر في أنشطة إقراض الأوراق المالية، بما أن العائد من الأنشطة كان متواضعا ولم تعد معظم المؤسسات تتبع هذا المسار.

9 - وقد وافقت اللجنة على المخاوف التي عبر عنها المراجع الخارجي بشأن محاسبة وتسجيل المنح، وبشأن الاستمرار في استخدام صحائف البيانات لحساب القيمة العادلة ومحاسبة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى الرغم من أنها لم تقرأ التقرير ولم تستمع إلى عرض المراجع الخارجي، إلا أن الإدارة أشارت إلى أن الإجراءات قد اتخذت بالفعل وتنفذ للتطرق لهاتين القضيتين. وسوف يتم توفير التفاصيل بشأنهما تحت بند جدول الأعمال التالي في التقرير عن الضوابط الداخلية.

10 - وبشأن البنود الأخرى المثارة في تقرير برايس ووترهاوس كوبرز، أبلغت كبيرة موظفي المالية والإدارة اللجنة بأن إدارة الصندوق لم تزود بعد بنسخة من تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز وأنها سوف تقوم بالإدلاء بتعليقاتها ما أن تستلم هذه النسخة. وسوف تزود اللجنة باستجابة الإدارة في اجتماعها التالي.

11 - وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي بالمصادقة على القوائم المالية لعام 2009 وعرضها على الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس المحافظين في فبراير/شباط 2011.

تقرير عن الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي

12 - قام مدير المحاسبة والإبلاغ المالي بتقديم هذا البند. وتعد هذه المبادرة بمثابة استعراض ذاتي تقوم بها شعبة الخدمات المالية للضوابط على الإبلاغ المالي، وهي تعكس أفضل الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى. والهدف من هذا هو تمكين شعبة الخدمات المالية من القيام بتقدير حالة الضوابط التي تؤثر على المعاملات والكشوف المبلغ عنها في القوائم المالية. وهو واحد من الأنشطة التمهيدية نحو تصديق مستقل للمراجعة. ويتضمن النهج وضع خرائط للعمليات واستعراضها وتحليل للفجوات في الاستعراضات المكتبية واستعراضات للامتثال الرفيع المستوى للعمليات التي وضعت خرائط لها. ولم تتضمن هذه المرحلة اختبار مفصل للمعاملات إلا أن ذلك مقررا لمرحلة لاحقة من عام 2010. وكانت نقاط الضعف في الضوابط التي تم تحديدها في المجالات التالي:

- التدخل اليدوي في تحديد بعض التقديرات المحاسبية المعينة مثل (مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومحاسبة القيمة العادلة).
- بعض المخاوف التشغيلية والإجرائية.
- الإبلاغ المالي في نهاية العام والإبلاغ المحاسبي المتسق مع مصارف جهة الإيداع.
- تقارير الإدارة الداخلية وتوثيق النظم والإجراءات.

13 - وقد تم حث الإدارة على القيام بإجراءات لتخفيف من هذه الآثار مثل الآليات اليدوية وآليات الضوابط التعويضية الاستشارية والتي من شأنها أن تتطرق إلى المخاوف المحددة بشأن الضوابط.

14 - وبعد العرض تمت إثارة عدة قضايا تتعلق بعملية التصديق وكيف ستتم، وأثر التدخلات اليدوية وعملية أتمتة العمليات اليدوية، والدور المحتمل للمراجع الخارجي الحالي في هذه العملية. وقد وفرت الإدارة الإيضاحات التالي:

- أوضحت الإدارة أن هذا الاستعراض سيكون الخطوة الأولى نحو تبني أفضل الممارسات في التأكيد والتصديق الذي ستقوم بهما الإدارة.
- من المخطط أن يصدر التصديق الرسمي من الإدارة في نفس الوقت الذي تصدر فيه القوائم المالية للعام المنتهي بتاريخ ديسمبر/كانون الأول 2011، في حين أن على المراجعين الخارجيين توفير تأكيد مستقل فيما يتعلق بتصديق الإدارة على القوائم المالية للعام المنتهي في ديسمبر/كانون الأول 2012، بما يتماشى مع تجديد مهمة المراجع الخارجي.
- سيتم دعم تصديق الإدارة بتقدير واختبار يجريهما مكتب المراجعة والإشراف كجزء من برنامج مراجعتها لعام 2010.
- وعلقت مديرة مكتب المراجعة والإشراف على أن المكتب يخطط للقيام باختبارات للفعالية التشغيلية لبعض الضوابط الرئيسية. كذلك علق المراجع الخارجي بقوله أنه من المطلوب القيام بعمل داخلي معتبر كي يكون مستعدا للتصديق الرسمي، وحث الصندوق على التحرك بسرعة في هذا الاتجاه.
- كذلك فقد تم الإيضاح بأن الممارسة المعيارية هي قيام المراجعين الخارجيين بالتصديق على التثبت من الضوابط. إلا أنه وبالنسبة للصندوق لم توضع أية خطط معينة حتى الآن لانخراط المراجع الخارجي الحالي في هذا الإجراء، ولا بد لمثل هذا الانخراط من أن يحظى بمصادقة الهيئات الرئاسية المعنية.
- وسيتم التطرق لمعظم نقاط الضعف في الضوابط من خلال أتمتة العمليات الآلية بواسطة تنفيذ برنامج القروض والمنح ورفع السوية التقنية لبرنامج Peoplesoft هذا العام. وتم التأكيد على أن المخاوف التقنية التي حددها المراجعون قد أثيرت في هذا التقرير أيضا.
- وتخطط الإدارة للقيام بتقدير أكثر شمولية العام القادم لإعداد تصديق رسمي. وسيتم حل بعض المخاوف بشأن أتمتة العمليات اليدوية مع مشروعات تكنولوجيا المعلومات الجارية التي يتم تمويلها من الميزانية الرأسمالية. وقد أحاطت اللجنة علما بالتقرير وقدرت الإيضاحات التي أعطيت وحثت الإدارة على تحري الاتساق الداخلي والانسجام في هذه المبادرة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاوف التي أثارها أعضاء اللجنة.

استعراض للمخطط التفصيلي للتنقيح المقترح للمبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات

15 - قام نائب الرئيس المساعد لشؤون العمليات بتقديم هذا البند. وخلال دورة المجلس التنفيذي الثامنة والتسعين (ديسمبر/كانون الأول 2009)، عرضت إدارة الصندوق استعراضا للمبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق وتنفيذها. وقد أثيرت بعض المخاوف من قبل بعض الدول الأعضاء. وفي

جهودها للتطرق لهذه القضايا، وبهدف إثبات جاهزية الصندوق وقدرته على تنفيذ المبادئ التوجيهية المنقحة، التزمت الإدارة العليا في الصندوق بعرض مخطط تفصيلي للتنقيح المقترح على لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضه في بدايات عام 2010.

16 - وقد تم النظر في المظاهر التالية: (1) الخبرة المكتسبة؛ (2) البناء على خبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛ (3) الشروط العامة المنقحة؛ (4) إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا.

17 - وتقرر دعم استخدام النظم الوطنية للتوريد المعمول بها في الدول المقترضة أو المتلقية بسبب زيادة المسؤولية التي ينطوي عليها الإشراف المباشر.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، يركز الصندوق على بناء قدرات في المنظمة من خلال التدريب على التوريد المفر لأكثر من 120 موظفا، والذي تقوم به شركة خارجية. وسيتم إجراء برنامج للتدريب مع منح شهادات في وقت متأخر من هذا الشهر.

19 - وشكر رئيس اللجنة نائب الرئيس المساعد على عرضه، وفتح الباب للتعليقات من أعضائها. وقد ركزت الأسئلة عن المعايير مقابل المبادئ، وعن المؤشرات التي يمكن مقارنتها مع مؤشرات البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وعن استخدام نظم التوريد الوطنية بالنسبة للمقترضين أو متلقي قروض الصندوق بما فيها بناء قدرات هذه البلدان.

20 - وقد شكر مقدم العرض الأعضاء على تعليقاتهم، وقال بأن الصندوق سوف يعمل على هذه المبادئ التوجيهية آخذا بعين الاعتبار التعليقات التي تقدم بها أعضاء اللجنة. وتم إعلام أعضاء اللجنة بأن هذه المبادئ التوجيهية سوف تعرض المعايير المقترحة وفهم الصندوق لما تعنيه بناء القدرات المحلية في الدول الأعضاء المقترضة/المتلقية. وفيما يتعلق بانخراط شعبة الخدمات المالية، تم إيضاح أن المبادئ التوجيهية قد أعدت من قبل فريق مهام يتضمن دائرة البرامج ودائرة المالية والإدارة ومكتب المستشار العام ومكتب المراجعة والإشراف. كذلك فإن مدير شعبة الخدمات المالية منخرط في استعراض هذه المبادئ التوجيهية. وبالمقارنة مع البنك الدولي فقد أعلمت اللجنة بأنه قد يكون من غير الممكن القيام بمقارنة مباشرة لأن العتبات مختلفة بين المؤسستين.

21 - وشكر رئيس اللجنة نائب الرئيس المساعد لشؤون العمليات وقال بأن اللجنة تتطلع قدما لعرض المبادئ التوجيهية المنقحة في سبتمبر/أيلول.

استعراض الميثاق المنقح لمكتب المراجعة والإشراف في الصندوق

22 - قدمت مديرة مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق استعراضا للتعديلات التي أدخلت على ميثاق المكتب بهدف التطرق للمقترحات التي تقدم بها أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الثاني عشر بعد المائة كي ينظر فيها رئيس الصندوق. وقالت المديرة بأنها على ثقة من أن جميع هذه المقترحات قد تم التطرق لها وأن التعديلات الناجمة عنها كانت أساسا لضمان الاتساق والامتثال للوائح المالية للصندوق وللمعايير الدولية المعترف بها. ولتوضيح بعض مظاهر العلاقة الوظيفية بين مكتب المراجعة والإشراف

ولجنة مراجعة الحسابات وتوفير الميثاق وخطة العمل لعرضها على المجلس التنفيذي للتأكيد. وقد سعى أعضاء اللجنة إلى بعض الإيضاحات حول علاقة الإبلاغ بين مديرة مكتب المراجعة والإشراف ولجنة مراجعة الحسابات، وأضحت المديرة بأن طبيعة هذه العلاقة الوظيفية موصوفة في الميثاق.

23 - ووافقت لجنة مراجعة الحسابات على التعديلات المقترحة، وأوصت بأنه وبناء على الميثاق المنقح سيتم عرض خطة عمل المكتب لعام 2010 والميثاق المنقح لها للتأكيد على المجلس التنفيذي.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2010

24 - قام مدير شعبة الخدمات المالية بتقديم هذا البند. وقد خضع البرنامج الذي عرض سابقا على اللجنة في اجتماعها الثاني عشر بعد المائة للتعديل لتضمينه عددا من المواضيع المالية كبنود في جدول الأعمال لكل من دورتي سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول للمجلس التنفيذي. ويتطلب هذا الإدراج موافقة المجلس التنفيذي، كما نصح بذلك المستشار العام. وأشار سكرتير الصندوق إلى مخاوفه بأن زيادة عبء العمل من شأنه أن يكون له مضامين على الميزانية.

25 - صادقت اللجنة على برنامج العمل كما تم عرضه مع إضافة بند واحد لاجتماع سبتمبر/أيلول، وهو مناقشة المبادئ التوجيهية المنقحة للتوريد في المشروعات.

26 - كما وافقت اللجنة أيضا على التوصية التالية المقدمة للموافقة إلى المجلس التنفيذي:

27 - بهدف تعزيز قيمة مساهمة لجنة مراجعة الحسابات في عمل المجلس التنفيذي، توصي اللجنة بأن يفوض المجلس التنفيذي اللجنة باستعراض أي سؤال له علاقة بالإدارة المالية والإشراف الداخلي في الصندوق مما هو مسؤول عنه بموجب اتفاقية إنشاء الصندوق واللوائح المالية للصندوق وأن تعلم المجلس بالقضايا التي اختارت النظر فيها والنتائج التي توصلت إليها بهذا الشأن.

المسائل الأخرى

28 - أعربت مديرة مكتب الإشراف والمراجعة عن مخاوفها من عرض المراجعين الخارجيين لتقريرهم على اللجنة في جلسة مغلقة لأنه لم تتم مناقشته بعد مع إدارة الصندوق. كذلك فقد كررت كبيرة موظفي الإدارة والمالية هذه المخاوف مشيرة إلى لفت انتباه اللجنة إلى هذه القضية في عدد من المناسبات، كذلك فإن مثل هذا الإجراء لا يعتبر من أفضل الممارسات. وقد قبل رئيس اللجنة هذه التوصيات واقترح بالحاجة إلى التأكد فيما لو تألفت هذه الممارسة هي من أفضل الممارسات، وعلى الإجراء الذي لا بد من اتباعه في المستقبل.